A proposal to Enhance the School's Role in Community Participation in Light of Contemporary societal variables

تصور مقترح لتعزيز دور المدرسة بالمشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة

الباحثة : سوزان شمسي موسي صوالحه

Abstract

The study aimed to present a proposed concept to enhance the role of school in community participation in the light of contemporary societal variables. The study relied on the descriptive analytical approach to achieve the objectives of the study. The study population consisted of all public school headmasters in the Capital, Amman. The study used a simple random sample from the original study population, totaling (262) headmasters. The researcher developed the study tool (the questionnaire) to collect data after reviewing the theoretical literature and previous studies and verifying the coefficient validity and reliability. The results showed that the general average of the school's role in promoting community participation was high, where the field of good responsible citizenship ranked first, and the field of political participation ranked last. The study found that there were no statistically significant differences attributed to the effect of gender in all fields and in the total degree, and there were no statistically significant differences attributed to years of experience in all fields and the total degree except for the field of political participation where the differences were in favor of less than (10) years, and there were no statistically significant differences attributed to the effect of the academic qualification in all fields except for human relations, and in the total degree where the differences were in favor of the bachelor's degree, and there were no statistically significant differences attributed to the effect of the academic stage in all fields and in the total degree, except for diversity and differences in society, and the differences were in favor of the basic stage. The study recommends providing administrative staff specialized in developing community participation processes between the school and the community, and activating the role of media to educate the local community that the educational process is a societal issue in which everyone participates.

Keywords : proposed concept, school, community participation, contemporary, Jordan

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتعزيز دور المدرسة بالمشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري المدارس الحكومية في العاصمة عمّان، واستخدمت الدراسة العينة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة الأصلي، والبالغة (262) مديراً، وقام الباحثان بتطوير أداة الدراسة (الاستبانة) لجمع البيانات بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة والتأكد من معامل صدق وثبات الاختبار. حيث أظهرت النتائج أن المتوسط العام لدور المدرسة في تعزيز المشاركة المجتمعية جاء بدرجة مرتفعة، حيث جاء مجال المواطنة الصالحة المسؤولة بالمرتبة الأولى، وجاء مجال المشاركة السياسية المرتبة الأخيرة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات وفي الدرجة الكلية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لسنوات الخبرة في جميع المجالات والدرجة الكلية باستثناء مجال المشاركة السياسية جاءت الفروق لصالح أقل من (10) سنوات، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر المؤهل العلمي في جميع المجالات باستثناء العلاقات الإنسانية وفي الدرجة الكلية وجاءت الفروق لصالح البكالوريوس، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر المرحلة الدراسية في جميع المجالات وفي الدرجة الكلية باستثناء التنوع والاختلاف بالمجتمع وجاءت الفروق لصالح المرحلة الأساسية. توصي الدراسة إلى توفير الكادر الإداري المتخصص في تطوير عمليات المشاركة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع، وتفعيل دور الوسائل الاعلامية لتوعية المجتمع المحلي بأن العملية التعليمية قضية مجتمعية يشارك فيها الجميع.

الكلمات المفتاحية: تصور مقترح، المدرسة، المشاركة المجتمعية، المعاصرة، الأردن .

المقدمة

يشهد العالم اليوم تقدماً سريعاً في مختلف مجالات الحياة، حيث أثر هذا التقدم وبشكل كبير على النظام التعليمي، الذي يعّد الركن الأساسي للنهوض بالمجتمع، ويسعى إلى التغيير والتطوير في أنظمته واستراتيجياته للاندماج مع التغيرات المعاصرة التي تجتاح المجتمعات، لذا فإن التغيير والتطوير في العملية التعليمية يُعَدّ من القضايا المهمة التي تهتم بها جميع المؤسسات التعليمية، على اعتبار أن التعليم المتميز هو غاية لتنمية المجتمع وصناعة التطور والنهضة للمؤسسات التعليمية.

وتُعَدّ العملية التعليمية من أهم ركائز التنمية البشرية في أي مجتمع لما يؤديه من وظائف في حياة الأفراد وأولياء الأمور والمجتمع ككل، بالإضافة إلى ارتباطها القوي بالعديد من المؤشرات التنموية الأخرى، لذا فإن الاستثمار في العملية التعليمية يحتاج إلى رؤية إستراتيجية جديدة تهدف، إلى تنمية الأفراد اجتماعياً، أي أن هذه الاستراتيجيات والبرامج التعليمية أكثر قدرة على تلبية حاجات الطلبة ومواجهة المشاكل المجتمعية (أبو النصر، 2016) .

ومن هنا ظهر مفهوم المشاركة المجتمعية كمدخل للاستجابة مع المتغيرات المجتمعية المعاصرة لتطوير العملية التعليمية، حيث يقوم هذا المدخل على أساس أن تطوير التعليم وإصلاحه، لم يعّد مسؤولية المدرسة فقط، بل أصبح قضية مجتمعية وعملاً قومياً، مما استلزم على المجتمع دعم المؤسسات التعليمية في صورة مشاركة مجتمعية من كافة المنظمات الحكومية، وغير الحكومية، والمجتمع المحلي وتنظيماته وجمعياته المدنية، ورجال الأعمال، والأحزاب السياسية، وأولياء الأمور، وغيرهم، لذلك أصبحت المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية، ومحورية في بيئة المجتمع لدعم وتطوير العملية التعليمية (سنقر، 2005).

تُعَدّ المشاركة المجتمعية من أبرز سمات التطورات التعليمية المتقدمة، الي تهتم بها المؤسسات التربوية، مما يعني أن التعليم الشامل يتطلب بلا شك المزيد من المشاركة والتعاون بين المدرسة ومنظمات المجتمع المختلفة، وهذه المشاركة تساهم في رفع مستوى التواصل والتعاون بين المدرسة والمجتمع ككل، مما يؤدي إلى زيادة مساهمة المؤسسة التعليمية في حركة التنمية المجتمعية وتعاونها معها، وتفعيل مبدأ تبادل الخبرات العلمية والتربوية، وكذلك زيادة تفعيل الاستفادة من الامكانيات البشرية والمادية، وتحديد حاجات المجتمع المحلي، وحل المشكلات التي تواجهة (Ahanadou, 2017) .

حيث تقوم عملية المشاركة المجتمعية في التعليم على افتراض أن التعليم مسؤولية مشتركة أي أنه نشاط تعاوني وليس نشاطاً مستقل بذاته، فضرورة المشاركة بين المدارس والمجتمعات تعّد مفتاح لتحسين الممارسات والخدمات التعليمية، فوجد العديد من الدراسات، كدراسة أولوماد وأولاتون (Olumade & Olatoun, 2014) أن المشاركة المجتمعية تُعَدّ أحد العوامل الرئيسية في تحديد وتعريف الجودة الشاملة للتعليم (Iqbal, 2013) .

وبالتالي فإن المشاركة المجتمعية تُعَدّ توضيحاً للمسؤولية الإجتماعية من جانب الفرد والجماعة نحو المجتمع الذي يعيشون فيه، والمشاركة كمبدأ إنساني وديمقراطي تقدم للفرد الحق في المشاركة بالموضوعات المؤثرة للمناقشة، وإبداء الرأي السليم، حيث يتولى الفرد مسؤولية اجتماعية عن نفسه وعن الآخرين، وتنمي الشعور القومي بالانتماء وتقضي على المظاهر السلبية السلوكية والاجتماعية الوافدة،ولعل هذا يؤكد أن المشاركة المجتمعية تُعَدّ قيمة اجتماعية في ذاتها ومنهاج مجتمعي يحقق الكثير من الإيجابيات (العجمي، 2007).

كما أن المشاركة المجتمعية تمثل أحد المعايير المهمة للتعليم بمشاركة المجتمع الفعلية مع المدرسة، بحيث تجعل المدرسة مركزاً مضيئاً بالعلم، والتطوير الحضاري داخل المجتمع، حيث يساعد ارتباط المدرسة مع المجتمع المحلي على التخلص من المعوقات التي قد تواجه المدرسة، ويساعد ذلك على تعبير أفراد المجتمع المحلي عن آرائهم في عملية التحسين والتطوير في المؤسسات التعليمية وتزيد من مجال التعاون بينهم (بربخ، 2012) .

وتُعَدّ المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في دعم وتحسين التعليم، والمشاركة بصفة خاصة هي مشاركة جميع فئات المجتمع دون تحيز إلى فئات معينة، سواء فكرياً أو مادياً أو حضور الندوات والاجتماعات، ويتم ذلك من خلال استراتجية مدروسة تهدف إلى تحسين جودة التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية والتعليمية لدعم القدرات الإبداعية للطلبة وتنمية قيم الانتماء وقيم التطور المجتمعي (بغدادي، 2012) .

وفي مجال التعليم وجدت دراسة مهنا (2014) إن المشاركة المجتمعية على نطاق واسع في الشؤون المدرسية لا يقتصر على تنمية العلاقات الإيجابية بين المدرسة والبيت فقط، بل يتجاوز إلى حفز اهتمام المجتمع المحلي بتعليم أبنائه، لما لذلك تأثير إيجابي على الطلبة عندما يرون آبائهم يتعاونون مع المدرسة والعاملين فيها، وعندما يرون أيضاً أن منظمات المجتمع سواء كانت حكومية أو مدنية تتبادل المصالح والزيارات مع البيئة المدرسية.

وبذلك يُعَدّ تعزيز دور المشاركة المجتمعية للطلبة في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة، المتمثلة في مختلف المنظمات المحلية وممثلي المجتمع المحلي، هي إحدى الأساليب الرئيسية التي تجعل المؤسسات التعليمية مكاناً جيداً للتعليم، مع تقليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه الطلبة، وتحقيق غايات وأهداف المجتمع من التعليم، وعلى الرغم من أن المشاركة المجتمعية في التعليم ليست عملية بسيطة، إذ تتضمن خطوات وآليات تتسم بالشمولية والمرونة الكافية لقبول مبدأ تقاسم المسؤولية والسلطة والموارد مع مؤسسات وهيئات المجتمع المحلي، إلا أنها تعّد أحد الآليات التي تعكس إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين بالتعليم، وهي رؤية حديثة لتقاسم الأدوار بين منظمات التعليم والمجتمع المحلي (الحرون وبركات، 2014).

ويشير حسن وخليل وحسن (2017) أن المشاركة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع تُعَدّ ركيزة أساسية في العملية التعليمية، لزيادة فاعلية وكفاءة المؤسسات التعليمية، وتمكنها من تحقيق وظيفتها التعليمية والتربوية، وبالتالي تساعد على إلقاء الضوء على المؤسسات التعليمية، وزيادة مستوى الاهتمام بالعملية التعليمية من قبل المجتمع الخارجي بمختلف فئاته واهتماماته .

وقد تتشكل المشاركة المجتمعية مدخلاً مهماً لتطوير أداء المؤسسات التعليمية، والمشاركة في التعليم من شأنها أن تساهم في توفير الوقت والجهد والمواد على المدى الطويل، وتؤدي إلى تفعيل العلاقات بين المجتمع والمدرسة، وتتحول المدرسة لخدمة المجتمع، والمجتمع لخدمة المدرسة (سيد، 2018) .

ويستنتج الباحثان بأن المشاركة المجتمعية في المؤسسات التعليمية تقوم على تقوية الروابط بين المدرسة والمجتمع المحلي حيث يمكن أن تتسم هذه العلاقة بالتقدير واهتمام كل طرف بالطرف الآخر، بالإضافة إلى أن المشاركة تعد وسيلة ناجحة لتحقيق الأهداف التعليمية بفاعلية، وبالتالي يرى الباحثان أنه يتوجب على مديري ومديرات المدارس الارتقاء بمدارسهم بتطوير البرامج والاستراتيجيات التعليمية المتبعة، وأن يبرز دورهم في تعزيز المشاركة المجتمعية للاستجابة مع المتغيرات المجتمعية المعاصرة للتطوير بمؤسساتهم، ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى تقديم التصور المقترح لتعزيز دور المدرسة بالمشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة.

مشكلة الدراسة

تُعَدّ المؤسسات التعليمية المحرك الأساسي لنمو الفرد اجتماعياً وثقافياً، وذلك لدورها الفعال في بناء جيل جديد مثقف وواعي قادر على التطوير والتقدم المجتمعي، لذلك برز دورها في مشاركة المجتمع المحلي معها، لتحقيق أهداف تعليمية أكثر فاعلية، والتخلص من المشكلات التي تتعرض لها العملية التعليمية التي قد يكون حلها خارج إطارها، ومساعدة المجتمع على التطور والارتقاء لمواجهة المتغيرات المعاصرة.

واستناداً على ما يطرأ على المجتمعات من تغيرات وتحديات يمكن القول بأن المشكلات التي تواجه المشاركة المجتمعية في المدارس أن هناك فجوة بين المفهوم والتطبيق، فمشاركة المجتمع المحلي مع المؤسسات التعليمية يقتصر فقط على تقديم المحاضرات التوعوية أمام الطلبة من قبل البعض من أفراد المجتمع كالاطباء ورجال الأمن والمرشدين التربويين، فهذا يعني غياب المعنى الحقيقي للمشاركة المجتمعية، وقلة الوعي بأن التعليم واجب مجتمعي، على كل أفراد المجتمع دون سواء، مما دفع الباحثان بتقديم تصور مقترح لتعزيز دور المشاركة المجتمعية في المدارس انسجاماً مع رؤية صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وتحقيقاً لمضامين الأوراق النقاشية الملكية في البناء والتطوير على الإنجازات في العملية التعليمية، والتصدي لمشكلاته المحورية ضمن معايير ومرتكزات أساسية، فسيقوم الباحثان بتقديم التصور بناءً على مجموعة من الأبعاد المشاركة منها (المشاركة السياسية، المواطنة الصالحة المسؤولة، العلاقات الإنسانية، التنوع والاختلاف بالمجتمع، الحساسية لمشكلات المجتمع)، فبعد اطلاع الباحثان على الدراسات السابقة تبين لها أن هناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى موضوع المشاركة المجتمعية ومنها: دراسة طلافحة (2017)، دراسة مهنا (2014)، دراسة عاشور (2010)، إذ أن العديد من الدراسات السابقة بحثت في دور المشاركة المجتمعية من حيث المشاركة في المجال الاجتماعي، والصحي، والتعليمي، والاقتصادي والمشاركة في الأنشطة المدرسية، والمشاركة في اتخاذ القرارات، والمشاركة في الأمور الطلابية، والمشاركة في الأمور الادارية والتربوية، والمشاركة في العلاقات العامة والاتصال بالمجتمع، وبناء على ما تقدم جاءت هذه الدراسة لتقديم تصور مقترح

بمجالات مختلفة عن الدراسات السابقة وبالتالي الكشف عن تأثيرها الإيجابي على مخرجات العملية التعليمية والنهوض بالمؤسسات التعليم إلى مستوى أعلى.

أسئلة الدراسة

جاءت هذه الدراسة للأجابة عن الأسئلة التالية :

1) ما دور المدرسة في تعزيز المشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس ؟

3) ما التصور المقترح لتعزيز دور المدرسة بالمشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة؟

أهداف الدراسة

1) التعرف إلى دور المدرسة في تعزيز المشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة.

2) اقتراح تصور لتعزيز دور المدرسة في المشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المعاصرة.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية موضوع الدراسة وأثره في العملية التعليمية ومن أهمية النتائج التي سيتم التوصل إليها والتي تعبر عن تقديم تصور مقترح لتعزيز دور المدرسة بالمشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة ومن خلال ذلك ستكون الأهمية كما يلي:

اولاً: الأهمية النظرية:

- من المؤمل أن تكون هذه الدراسة موضوعاً جديداً لدراسات أخرى تتعلق بتقديم تصور مقترح لتعزيز دور المدرسة بالمشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة وبهذا ستوفر الدراسة إطَاراً نظرياً يخص متغيرات الدراسة الحالية والتي سَتعين الباحثين للاستفادة من هذه الدراسة .

- إن هذه الدراسة تتناول موضوع ذات أهمية كبيرة للمؤسسات التعليمية بعناصرها الداخلية والخارجية لتعزيز المشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة .

ثانياً: الأهمية التطبيقية

- تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يؤمل أن تقدمه من فوائد في القطاع التعليمي بناء على ما ستقدمه من نتائج وتوصيات .

- تحقيق معايير الجودة في التعليم وتطوير أساليبه من خلال تعزيز دور المدرسة للمشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة.

- تعزيز المشاركة المجتمعية في المؤسسة التعليمية لأهميتها في تطوير العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي.

- تساعد هذه الدراسة الرواد التربويين في المدارس الحكومية على وضع خطط لإشراك المجتمع المحلي في المجالات المختلفة.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

التصور المقترح (proposed perception): "هو مخطط دقيق ومنظم لمجموعة الممارسات الإدارية الشاملة، التي يمارسها الإداريين لتسيير شؤون المنظمات التعليمية، في جميع عناصرها (مدخلات، وعمليات، ومخرجات) من خلال التخطيط والتنفيذ والتقويم في جميع مجالات العمل التربوي وذلك لتلبية احتياجات المتعلمين

من خلال الاستخدام الأمثل للعناصر جميعها سواء الداخلية أو الخارجية لتحسين عملية التعليم" (عساف والصرايرة، 595:2011).

التصور المقترح إجرائياً: "هو عبارة عن خريطة ذهنية مستقبلية تبناها الباحثان في دراستهما، وتقوم على نتائج فعلية بناء على الدراسات السابقة ونتيجة لأداة الدراسة التي أعدت لهذا الغرض لتسيير شؤون المنظمات التعليمية في تعزيز المشاركة المجتمعية".

المشاركة المجتمعية (Community participation):"هي إشراك المجتمع في جميع مراحل التنمية التي تؤثر عليهم، كما أنها تنطوي على تكوين هيئات صنع القرار التي يتم تمثيلها من قبل المجتمعات المحلية والتي يمكن الوصول إليها بسهولة" (Lerato، 21:2014)

كما تعرف المشاركة المجتمعية: "هو كل ما يقوم به أعضاء المجتمع ومؤسساته من أنشطة لخدمة مجالاته السياسية، والتعليمية، والاجتماعية، وغيرها وتكون هذه المشاركة نظرية أوعملية" (الوكيل،45:2012) .

المشاركة المجتمعية إجرائياً: " المشاركة هي مجموعة من الأبعاد التي يتم إسهامها بالنظام التعليمي وهي: (المشاركة السياسية، والمواطنة الصالحة المسؤولة، العلاقات الإنسانية، التنوع والاختلاف بالمجتمع، والحساسية لمشكلات المجتمع) بغرض تعزيز الدور الذي تقوم به المؤسسة التعليمية بالمجتمع".

المتغيرات المجتمعية المعاصرة (Contemporary societal variable):" هي التحولات والتغيرات التي تحدث في المجتمع سواء كانت متغيرات داخلية أو خارجية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية) واثرها على التعليم " (سالم، 2020: 619) .

المتغيرات المجتمعية إجرائياً: "هي مجموعة من التغيرات التي يمر بها المجتمع والتي ينعكس بدورها على التطوير والتحسين من الأساليب المتبعة لمواكب تلك التغيرات سواء العلمية أو الاجتماعية".

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على موضوع دور المدرسة في تعزيز المشاركة المجتمعية في أبعادها المختلفة (المشاركة المجتمعية والسياسية، المواطنة الصالحة المسؤولة، العلاقات الإنسانية، التنوع والاختلاف بالمجتمع، الحساسية لمشكلات المجتمع) في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة.
- الحدود المكانية: المدارس الحكومية في العاصمة عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية.
- الحدود البشرية: مديري ومديرات المدارس الحكومية في العاصمة عمان .
- الحدود الزمنية: الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2022\2021 .

محددات الدراسة

حددت نتائج الدراسة من خلال صدق أداة الدراسة، ودرجة الثبات المطلوبة فيهما، واقتصر.تعميم النتائج على المجتمع الذي أخذت منه عينة الدراسة، والمجتمعات المتماثلة، كما تحددت النتائج في ضوء صدق أداة الدراسة (الاستبانة) وصدق المستجيبين، وسلامة المنهجية، والتحليل الإحصائي للبيانات .

الدراسات السابقة

قام الباحثان في هذا الجزء بالاطلاع على العديد من الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتم تصنيفها إلى دراسات عربية، ودراسات اجنبية، وتم استعراضها من الأقدم إلى الأحدث على النحو الآتي:

أجرت سعاد، ملكاوي (2018) دراسة بعنوان "واقع الشراكة بين الأسرة والمدرسة من وجهة نظر معلمي ومعلمات المدارس العاملين في مديرية التربية والتعليم لمنطقة إربد الأولى"هدفت إلى معرفة واقع الشراكة بين الأسرة والمدرسة من وجهة نظر معلمي ومعلمات المدارس العاملين في مديرية التربية والتعليم لمنطقة إربد الأولى في الأردن، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من مدارس مديرية التربية والتعليم لمنطقة إربد الأولى حيث تم جمع المعلومات من خلال استبانة بلغت عينتها (62) معلماً ومعلمة في مديرية إربد الأولى، منهم (37) معلماً و (25) معلمة، وتم اختيار مدرستي ثانوية إربد للإناث و ثانوية إربد للبنين بطريقة قصدية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : أن واقع الشراكة بين الأسرة والمدرسة قد جاء بدرجة متوسطة، حيث احتل مجال مشاركة الأسرة للمدرسة في صنع القرار المرتبة الأولى، بينما جاء مجال شراكة المدرسة مع الأسرة في المسؤولية الاجتماعية بالمرتبة الثانية، واحتل المرتبة الثالثة مجال تطوع الأسرة مع المدرسة، وأخيراً بدرجة أقل جاء مجال التواصل ما بين المدرسة و الأسرة والأسرة مع المدرسة، ولم تظهر النتائج فروقاً دالة إحصائياً عند (a=0.05) تعزى لمتغير الجنس في مجالات أداة الدراسة، فيما ظهرت فروق دالة إحصائياً على الاداة ككل ولصالح الذكور .

وأجرى كل من أحلام جمعة والزبون (2018) دراسة بعنوان "دور المدارس الثانوية الحكومية الأردنية في تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة من وجهة نظر أولياء أمورهم"، هدفت التعرف إلى دور المدارس الثانوية الحكومية الأردنية في تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة من وجهة نظر أولياء أمورهم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام التحليل المسحي، وتم تطوير أداة لتحقيق أهدافها، تكونت عينة الدراسة من (150) ولي أمر من أولياء أمور الطلبة، جرى اختيارهم بالطريقة العنقودية في مديرية التربية والتعليم في عمان الرابعة الحكومية، أظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات عينة الدراسة لواقع دور المدارس الثانوية الحكومية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة في الأردن قد جاءت بدرجة متوسطة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير العينة لواقع دور المدارس الثانوية الحكومية في تنمية المسؤولية المجتمعية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لولي الأمر ولصالح من يمتلكون مؤهل الدراسات العليا ولمتغير الوضع الاقتصادي ولصالح من رواتبهم أقل من(700).

وأجرت هنادي، الشافعي (2018) دراسة بعنوان "دور الإدارة المدرسية في تفعيل دور لجنة الأهل" هدفت التعرف إلى مدى مساهمة الإدارة المدرسية في تفعيل دور لجنة الاهل في مدرسة خاصة في بيروت، لبنان، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت المقابلة و الاستبيان والملاحظة وتحليل محتوى الوثائق كأدوات لتشخيص واقع مشكلة الدراسة، طبقت هذه الدراسة على مجتمع مكون من (50) معلم ومعلمة، (7) أعضاء المجلس التربوي، (10) أعضاء من لجنة الأهل، بالإضافة الى (210) فرداً من أولياء الأمور، وبعد التعرف على أسباب ضعف لجان الأهل السابقة وعدم فعاليتها تم وضع خطة تفعيل للجنة الحالية، واستخدمت المجموعات النقاشية المركزة، الاستبيان والملاحظة والمقابلات الهاتفية لتقييم الأنشطة المختلفة للجنة الأهل الحالية وتوصلت الدراسة إلى ا: أهمية لجنة الأهل بالنسبة للأهل والمعلمين في توطيد العلاقة بين المدرسة والأسرة، ضعف نسبة الترشح لعضوية لجنة الأهل ويعود ذلك إلى عدم معرفة أولياء الأمور بمهام وصلاحيات اللجنة، ضعف آليات التنسيق بين الإدارة ولجنة الأهل، ضعف فعالية لجان الأهل ويعود ذلك للأسباب التالية : عدم فهم لجان الأهل لدورها وصلاحيتها وأهميتها، وشخصنة المشكلات في لجنة الأهل، وضعف تلبية أعضاء لجنة الأهل للاجتماعات الدورية، وضعف إدراك بعض أعضاء لجنة الأهل للأمور الإدارية كالتخطيط وإدارة الاجتماعات .

وأجرى الحميد (2018) دراسة بعنوان" دور القيادات المدرسية في بناء الشراكة المجتمعية بمدارس التعليم العام في مدينة الرياض" هدفت إلى تحديد وفهم جوانب دور القيادات المدرسية حيال بناء شراكات فاعلة بين المدرسة

والمجتمع المحلي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وأداته الاستبانة، والتي طبقت على عينة (٢٠٦) مدير مدرسة أهلية، وحكومية، وأسفرت أهم النتائج عن الآتى : أن أهم ممارسات دور قيادات المدرسة وضحت في تكوين لجنة الشراكة، ومجلس الآباء والمعلمين، أن أهم معوقات دور قيادات المدرسة حيال تفعيل الشراكة تمثلت في كثرة الأعباء الإدارية، نقص تدريب القيادات، ضعف مشاركة قيادات تنتمي إلى المجتمع المحلي، وأن أهم سبل تطوير دور القيادات المدرسية في بناء الشراكة تتضمن تعزيز رؤية ورسالة المدرسة، وتشكل لجنة وحدة مسؤولة عن الشراكة، وكذا تقصي. حاجات المجتمع التي يمكن للمدرسة أن تلبيها.

وأجرى أحاندو (Ahanadou,2017) دراسة بعنوان "واقع عمليات الشراكة بين المدرسة والأسرة في كوت ديفوار وأهم الآليات المقترحة لتطويرها"، هدفت إلى معرفة واقع عمليات المشاركة بين المدرسة والأسرة في كوت ديفوار، ماليزيا، والمعوقات والآليات المقترحة لتطويرها، واختيرت العينة عشوائياً والتي تكونت من (110) مديراً، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة تكونت من (40) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات وهي: واقع عمليات الشراكة بين المدرسة والأسرة في كوت ديفوار، المعوقات التي تحول دون فاعلية عمليات الشراكة بين المدرسة والأسرة، والآليات المقترحة لتطوير عمليات الشراكة بين المدرسة والأسرة، ولخصت أهم النتائج: أن واقع عمليات الشراكة بين المدرسة والأسرة ما يزال يستخدم الأنماط التقليدية لوجود العديد من المعوقات تحد من فاعليتها، وحصلت معظم فقراتها على (محايد وغير موافق) .

وأجرى نديد (Ndede,2019) دراسة بعنوان "تأثير المشاركة المجتمعية في إدارة المدارس في المدارس الثانوية العامة في مقاطعة راشونيو الجنوبية، كينيا"، هدفت إلى تحديد تأثير مشاركة المجتمع في إدارة المدارس في المدارس الثانوية العامة في مقاطعة راشونيو الجنوبية في كينيا، كما سعت الدراسة إلى تحديد كيفية تأثر المساءلة وجودة التعليم وإدراك الديمقراطية وتعظيم الموارد المحدودة في المدارس الثانوية العامة من خلال مشاركة المجتمع، اعتمدت الدراسة على تصميم الدراسة الواقعية حيث تم استخدام طريقة أخذ العينات العشوائية البسيطة لاختيار (10) مديرين و (89) معلمًا كما استخدمت الدراسة الاستبيانات وجدول المقابلة لجمع البيانات، وتم استخدام المنهج الوصفي، ولخصت الدراسة أهم النتائج: تؤثر مشاركة المجتمع في التعليم على جودة التعليم في المدارس الثانوية لأنها تؤدي إلى إدارة جيدة للمدارس مما يؤدي إلى تحسين جودة التعليم المقدم ؛ كان إشراك المجتمعات في المدارس وسيلة للوصول إلى الديمقراطية ومشاركة المجتمع في المدارس الثانوية العامة تأثير الحكم على تعظيم الموارد المحدودة. قُدِّمت التوصيات التالية ؛ يجب أن تضمن المدارس وجود مشاركة مجتمعية في إدارة المدارس لتحقيق المساءلة ؛يجب على الآباء والمجتمع ككل المشاركة في إدارة المدارس لضمان جودة التعليم. يجب على المديرين ممارسة الديمقراطية من خلال إشراك المعلمين وأولياء الأمور والطلاب في صنع القرار ويجب على المدارس أن تحاول تعظيم الموارد المحدودة المتاحة.

وأجرى كل من سمر، الرحيلي وأريج، السيسي. (2019) دراسة بعنوان "آليات تفعيل الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة في ضوء رؤية المملكة السعودية (2030)"، وهدفت إلى تحديد أهم متطلبات الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (2030)، وذلك من وجهة نظر المعلمات، وأولياء أمور الطالبات في مدارس التعليم الأهلي بالمدينة المنورة، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات الشراكة المجتمعية تبعًا لمتغيرات: المؤهل العلمي، ودخل الأسرة،واعتمدت المنهج الوصفي المسحي باستخدام استبانة شملت (28) فقرة طبقت على عينة عشوائية من (292) معلمة، و(304) ولي أمر. وتمثلت أهم النتائج في أن درجة موافقة المعلمات، وأولياء أمور الطالبات في المدارس الأهلية

حول متطلبات تفعيل الشراكة بين الأسرة والمدرسة بشكل عام كبيرة، وكذلك فيما يتعلق بمتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بمجال التواصل المشترك، ومجال المشاركات التطوعية، ومجال المشاركة في صنع القرار، مجال المسؤولية المجتمعية، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) بين متوسطات استجابات أولياء الأمور تعزى لمتغير المؤهل العلمي (البكالوريوس، والثانوي)، بينما لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات المعلمات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ودخل الأسرة .

وأجرت ابتسام ، النعيمي و نجوى دراوشة (2021)، دراسة بعنوان "درجة تطبيق مفهوم المدرسة المجتمعية في مدارس لواء الأغوار الشمالية"، هدفت الكشف عن درجة تطبيق مفهوم المدرسة المجتمعية لمعلمي المرحلة الأساسية في لواء الأغوار الشمالية، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، تكونت عينة الدراسة (300) معلماً ومعلمة، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق مفهوم المدرسة المجتمعية لمعلمي المرحلة الأساسية في لواء الأغوار الشمالية جاءت بدرجة تقدير مرتفعة، وكشفت نتائج الدراسة المتعلقة بالفروق الفردية الإحصائية عن عدم وجود فروق تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات، ووجود فروق تعزى لأثر المؤهل العلمي، وجاءت الفروق لصالح ماجستير فأعلى، ووجود فروق تعزى لأثر سنوات الخبرة، وجاءت الفروق لصالح (10-5) في كل من المجال التعليمي، الثقافي، الاجتماعي، والاقتصادي، والصحي، والدرجة الكلية .

وأجرت مها، العمود (2021)، دراسة بعنوان "درجة تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشراكة المجتمعية بمدارس التعليم العام في ضوء معايير جائزة ارتقاء للتميز"، هدفت الدراسة إلى معرفة درجة تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشراكة المجتمعية بمدارس التعليم العام في ضوء معايير جائزة ارتقاء للتميز، والكشف عن التحديات التي تواجة القيادات المدرسية في تفعيلها، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع قائدات مدارس التعليم العام بمحافظة الأحساء في المملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (286) واختيرت عينة عشوائية بسيطة تكون من (201) قائدة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي، والاستبانة أداة للدراسة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن واقع تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشراكة المجتمعية بمدارس التعليم العام في ضوء معايير جائزة ارتقاء للتميز جاءت بدرجة (موافق بشدة)، بالإضافة إلى موافقة أفراد الدراسة بشدة على التحديات التي تواجة تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشراكة المجتمعية وهي: قلة توافر الكوادر الإدارية المؤهلة والمتخصصة في تفعيل برامج الشراكة المجتمعية، وزيادة الأعباء الادارية الملقاة على عاتق القيادات.

منهجية الدراسة

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لتحقيق أهداف الدراسة .

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات المدارس الحكومية التابعة لمحافظة العاصمة عمان، والبالغ عددهم (798) مديراً ومديرة، منهم (494) إناث، و(304) ذكوراً (وزارة التربية والتعليم، 2020). وتكونت عينة الدراسة من (262) مديراً ومديرة في المدارس الحكومية التابعة لمحافظة العاصمة عمان، قام الباحثان باختيار عينة عشوائية بسيطة من المديرين والمديرات، حيث تم توزيع اداة الدراسة الكترونياً لجمع البيانات، وتم استردادها جميعها بشكل صحيح للتحليل وبنسبة استرداد (100%)، والجدول الآتي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة كما هو موضح بالجدول (1):

الجدول (1): التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	78	%29.8
	10 سنوات فأكثر	184	%70.2
الجنس	ذكر	65	%24.8
	أنثى	197	%75.2
المؤهل العلمي	بكالوريوس	98	%37.4
	دراسات عليا	164	%62.6
المرحلة الدراسية	أساسي	185	%70.6
	ثانوي	77	%29.4
المجموع		262	%100.0

أداة الدراسة

استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من أفراد عينتها، حيث تم تطويرها بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة: دراسة مهنا(2014)، ودراسة عاشور(2010)، حيث تكونت اداة الدراسة بصورتها الأولية من (53) فقرة موزعة على خمسة مجالات كما تظهر بالملحق رقم (1)، وهي (مجال المشاركة السياسية والذي يشمل(11) فقرة، ومجال المواطنة الصالحة المسؤولة والذي يشمل (12) فقرة، مجال العلاقات الإنسانية الذي يشمل (11)فقرة، مجال التنوع والاختلاف بالمجتمع والذي يشمل (8) فقرات، ومجال الحساسية لمشكلات المجتمع والذي يشمل (11) فقرة)، حيث تكونت أداة الدراسة بصورتها النهائية من (43) فقرة، وقد صممت الاستجابة على أداة الدراسة وفق مقياس ليكرت الثلاثي (موافق- محايد- غير موافق).

صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق الاداة من خلال طريقتين هما :

الصدق الظاهري ولكي يتم التحقق من صدق أداة الدراسة فقد تم عرضها على(15) محكماً من ذوي الخبرة والاختصاص، من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية، وتخصصاتهم هي، الإدارة التربوية، وأصول التربية، وتكنولوجيا التعليم، وعلم الاجتماع التربوي، وعلم النفس التربوي، والتخطيط التربوي ومناهج وأساليب التدريس، كما هو موضح في الملحق(2)، حيث أخذت بعين الاعتبار التوجيهات والاقتراحات التي قدمت منهم، حيث أبدوا آرائهم وملاحظاتهم القيمة التي قدموها على الفقرات، من حذف وتعديل واضافة، وجمعت البيانات من المحكمين وبعد ذلك تم اعادة صياغتها والتعديل عليها وفق آرائهم السديدة ،لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية كما هو موضح في الملحق(3)، هذا وتم التعديل والحذف على الاستبانة الأولية على النحو التالي : المجال الأول المشاركة السياسية : تم تعديل الفقرة (2) و(4) وحذف الفقرة (5)(7)(8)(10). المجال الثاني المواطنة الصالحة المسؤولة: تم العديل (12)(19) وحذف(22). المجال الثالث العلاقات الإنسانية : تم التعديل (26)(28)(32)(34) وحذف(24)(29). المجال الرابع التنوع والاختلاف بالمجتمع: تم التعديل (42) وحذف(35). المجال الخامس الحساسية لمشكلات المجتمع: تم التعديل (46) وحذف (43)(49).

صدق البناء: لاستخراج دلالات صدق البناء للمقياس، استخرجت معاملات ارتباط كل فقرة وبين الدرجة الكلية، وبين كل فقرة وارتباطها بالمجال التي تنتمي إليه، وبين المجالات ببعضها والدرجة الكلية، في عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (30)، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما بين (0.42-0.91)، ومع المجال (0.37-0.94) والجدول (2) يبين ذلك .

جدول (2): الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الأداة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة
1	.86**	.70**	16	.66**	31	.49**	.86**	.63**
2	.74**	.70**	17	.94**	32	.73**	.37*	.42*
3	.85**	.72**	18	.66**	33	.70**	.88**	.63**
4	.83**	.70**	19	.88**	34	.66**	.88**	.88**
5	.72**	.70**	20	.88**	35	.72**	.88**	.91**
6	.88**	.91**	21	.91**	36	.70**	.73**	.85**
7	.91**	.44*	22	.73**	37	.73**	.56**	.49**
8	.73**	.43*	23	.85**	38	.75**	.75**	.86**
9	.91**	.75**	24	.88**	39	.77**	.86**	.63**
10	.86**	.88**	25	.94**	40	.70**	.73**	.63**
11	.85**	.75**	26	.91**	41	.68**	.85**	.64**
12	.39*	.70**	27	.60**	42	.80**	.73**	.64**
13	.85**	.88**	28	.82**	43	.81**	.88**	.64**
14	.37*	.75**	29	.82**		.70**		
15	.88**	.64**	30	.82**		.70**		

وتجدر الإشارة أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيا، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات.

كما تم استخراج معامل ارتباط المجال بالدرجة الكلية، ومعاملات الارتباط بين المجالات ببعضها والجدول (3) يبين ذلك.

جدول (3): معاملات الارتباط بين المجالات ببعضها والدرجة الكلية

	المشاركة السياسة	المواطنة الصالحة المسؤولة	العلاقات الإنسانية	التنوع والاختلاف بالمجتمع	الحساسية لمشكلات المجتمع	الدرجة الكلية
المشاركة السياسية	1					
المواطنة الصالحة المسؤولة	.620**	1				
العلاقات الإنسانية	.520**	.690**	1			
التنوع والاختلاف بالمجتمع	.641**	.642**	.911**	1		
الحساسية لمشكلات المجتمع	.513**	.701**	.611**	.565**	1	
الدرجة الكلية	.745**	.717**	.854**	.926**	.646**	1

يبين الجدول (3) أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيا، مما يشير الى درجة مناسبة من صدق البناء .

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من مجتمع الدراسة وخارج عينتها مكوّنة من(30) مديراً ومديرة،

ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين، وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول رقم (4) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

جدول (4): معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
المشاركة السياسية	0.84	0.75
المواطنة الصالحة المسؤولة	0.90	0.85
العلاقات الإنسانية	0.92	0.82
التنوع والاختلاف بالمجتمع	0.89	0.81
الحساسية لمشكلات المجتمع	0.90	0.77
الدرجة الكلية	0.91	0.89

متغيرات الدراسة

تم تقسيم متغيرات الدراسة إلى ما يلي:

المتغيرات الثانوية:

مجالات تطبيق مديري المدارس للمشاركة المجتمعية: (المشاركة السياسية، المواطنة الصالحة المسؤولة، العلاقات الإنسانية، التنوع والاختلاف بالمجتمع، الحساسية لمشكلات المجتمع).

المتغير الوسيط:

- الجنس: وتنقسم إلى (ذكر، أنثى).
- المؤهل العلمي: ينقسم إلى (بكالوريوس، دراسات عليا).
- سنوات الخبرة: وتنقسم إلى (أقل من 10 سنوات،أكثر من 10 سنوات).
- المرحلة الدراسية: وتنقسم إلى (أساسي، ثانوي).

المتغير التابع:

التصور المقترح.

المعالجة الإحصائية

وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- للإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .
- للإجابة عن السؤال الثاني تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار''ت'' حسب المتغيرات لمعرفة الفروق الفردية بين أفراد عينة الدراسة .
- للإجابة عن السؤال الثالث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاخذ بنتائج الدراسة وكل ما يتعلق بالدراسات السابقة والأدب النظري .

عرض النتائج ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما دور المدرسة في تعزيز المشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المدرسة في تعزيز المشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول(5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المدرسة في تعزيز المشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	المواطنة الصالحة المسؤولة	2.70	.147	مرتفع
2	4	التنوع والاختلاف بالمجتمع	2.59	.242	مرتفع
3	5	الحساسية لمشكلات المجتمع	2.34	.219	مرتفع
4	3	العلاقات الإنسانية	2.28	.224	متوسط
5	1	المشاركة السياسية	2.08	.288	متوسط
الدرجة الكلية			2.42	.104	مرتفع

يبين الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.08-2.70) ، حيث جاءت المواطنة الصالحة المسؤولة في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.70) بدرجة مرتفعة، بينما جاءت المشاركة السياسية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.08) بدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لدور المدرسة في تعزيز المشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة ككل (2.42) بدرجة مرتفعة .

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدة، حيث كانت على النحو التالي:

أولا: المشاركة السياسية

جدول(6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمشاركة السياسية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	7	المساهمة في توفير وعى سياسى للطلبة بشكل نظام الحكم .	2.61	.489	مرتفع
2	6	توفير خبرات عملية من شأنها تطوير مفاهيم ومهارات نحو المشاركة السياسية كالأعمال التطوعية وبرامج خدمة المجتمع .	2.45	.609	مرتفع
3	3	تخصيص فقرة سياسية في الإذاعة المدرسية .	2.05	.726	متوسط
4	4	تشجيع الطلبة على متابعة البرامج السياسية .	1.97	.747	متوسط
5	1	تنظيم ندوات ومحاضرات لحث الطلبة على المشاركة السياسية .	1.89	.773	متوسط
6	5	تعريف الطلبة بأهمية دور مجلس النواب بالدولة .	1.83	.789	متوسط
7	2	المشاركة في الحملات الانتخابية .	1.75	.765	متوسط
المشاركة السياسية			2.08	.288	متوسط

يبين الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (1.75-2.61) بدرجة متوسطة، حيث جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على "المساهمة في توفير وعي سياسي للطلبة بشكل نظام الحكم" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.61) بدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (2) ونصها "المشاركة في الحملات الانتخابية" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.75) بدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لِمجال المشاركة السياسية ككل (2.08) بدرجة متوسطة .

ثانيا: المواطنة الصالحة المسؤولة

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمواطنة الصالحة المسؤولة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	9	حث الطلبة على طاعة ولاة الأمر في كل أمر يدعم المجتمع .	2.95	.225	مرتفع
2	14	توجيه الطلبة إلى ضرورة التعامل الإيجابي مع الأنظمة والقوانين الوطنية.	2.89	.310	مرتفع
3	15	رفع كفاءة وعي الطلبة بالحقوق والواجبات الوطنية .	2.87	.337	مرتفع
4	11	المساهمة في مساعدة الطلبة على تفعيل قيمهم الأخلاقية الأصيلة والاعتزاز بها.	2.84	.371	مرتفع
5	16	المساهمة في تعزيز قيم الولاء والانتماء الوطني للطلبة.	2.81	.394	مرتفع
6	13	توجيه الطلبة إلى المحافظة على الأماكن السياحية والتاريخية.	2.77	.419	مرتفع
7	18	تشجيع الطلبة على حل الخلافات المجتمعية بإبداء الرأي السليم .	2.70	.458	مرتفع
8	10	تقوية العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي من خلال إشراك الطلبة في أنشطة ذات طابع اجتماعي كالمشاركة في الاحتفالات الوطنية.	2.64	.482	مرتفع
9	8	غرس القناعة لدى الطلبة للاعتزاز بالهوية الوطنية من خلال الالتزام بتعليمات قانون النظام والأمن .	2.53	.500	مرتفع
10	17	غرس قيم التضحية لدى الطلبة في سبيل الوطن .	2.39	.607	مرتفع
11	12	المساهمة في توضيح أهمية المشاركة المجتمعية في بناء الوطن للطلبة.	2.36	.690	مرتفع
المواطنة الصالحة المسؤولة			2.70	.147	مرتفع

يبين الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.36-2.95) بدرجة مرتفعة، حيث جاءت الفقرة رقم (9) والتي تنص على "حث الطلبة على طاعة ولاة الأمر في كل أمر يدعم المجتمع" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.95) بدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (12) ونصها "المساهمة في توضيح أهمية المشاركة المجتمعية في بناء الوطن للطلبة" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.36) بدرجة مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي لِمجال المواطنة الصالحة المسؤولة ككل (2.70) بدرجة مرتفعة.

ثالثا: العلاقات الإنسانية

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالعلاقات الإنسانية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	20	تشجيع الطلبة بجمع التبرعات من أجل الأسر الفقيرة.	2.47	.500	مرتفع
1	21	تشجيع الطلبة للتبرع لبنك الدم	2.47	.537	مرتفع
3	26	العمل على تشكيل لجان طلابية لتحسين البيئة الخارجية والقيام بأعمال الصيانة والتنظيف للمواقع الدينية والمرافق العامة للمجتمع المحلي.	2.33	.650	متوسط
4	27	عرض الخبرات العملية والعلمية لأفراد مؤسسات المجتمع المحلي أمام الطلبة لتطوير العملية التعليمية.	2.30	.657	متوسط
5	25	المساهمة في تنمية روح التعاون بين المجتمع المحلي وأفراد أسرة المدرسة.	2.23	.642	متوسط
6	22	المشاركة الإعلامية للفعاليات المدرسية والطلابية لاطلاع المجتمع المحلي عليها .	2.22	.657	متوسط
7	19	إشراك أولياء الأمور في مناقشة شؤون العملية التعليمية.	2.19	.714	متوسط
8	23	المشاركة برحلات ميدانية للمناطق المحيطة بمساعدة منظمات المجتمع كالمزارع والبنوك والمصانع وغيرها.	2.18	.676	متوسط
9	24	دعوة المجتمع المحلي للمشاركة في الأنشطة المدرسية كالاحتفالات والبازارات والمسابقات وورش العمل وغيرها	2.11	.754	متوسط
العلاقات الإنسانية			2.28	.224	متوسط

يبين الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.11-2.47) بدرجة متوسطة، حيث جاءت الفقرتين رقم (20،21) والتي تنصان على "تشجيع الطلبة بجمع التبرعات من أجل الأسر الفقيرة"، و"تشجيع الطلبة للتبرع لبنك الدم" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.47)بدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (24) ونصها "دعوة المجتمع المحلي للمشاركة في الأنشطة المدرسية كالاحتفالات والبازارات والمسابقات وورش العمل وغيرها" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.11)بدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لِمجال العلاقات الإنسانية ككل (2.28) بدرجة متوسطة.

رابعا: التنوع والاختلاف بالمجتمع

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالتنوع والاختلاف بالمجتمع مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	33	تشجيع الطلبة على احترام الأعراف والأديان للجميع من خلال ما يقدمه من أفكار ومعلومات.	2.77	.421	مرتفع
2	32	تعزيز قيم الاحترام والتضامن ومهارات التواصل بين الطلبة لتُساهم في تقليل من العنصرية خارج حدود المدرسة.	2.69	.461	مرتفع
3	30	تدريب الطلبة على مهارات العيش المشترك مع الآخرين أيا كان لونهم أو دينهم أوجنسهم.	2.61	.650	مرتفع
4	31	الحرص على بناء علاقات طيبة وإيجابية مع أولياء أمور الطلبة من الجنسيات المختلفة.	2.60	.506	مرتفع
5	34	تشجيع الطلبة تعلم اللغات المختلفة للاندماج مع الثقافات المختلفة.	2.57	.496	مرتفع
6	28	وضع استراتيجيات للتعامل مع حالات الصراع والعنصرية بين الثقافات واطلاع الطلبة عليها.	2.48	.659	مرتفع
7	29	تشجيع الطلبة بممارسة الأنشطة المدرسية مع مراكز لذوي الاحتياجات الخاصة.	2.42	.649	مرتفع
التنوع والاختلاف بالمجتمع			2.59	.242	مرتفع

يبين الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.42-2.77)بدرجة مرتفعة، حيث جاءت الفقرة رقم (33) والتي تنص على "تشجيع الطلبة على احترام الأعراف والأديان للجميع من خلال ما يقدمه من أفكار ومعلومات" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.77) بدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (29) ونصها "تشجيع الطلبة بممارسة الأنشطة المدرسية مع مراكز لذوي الاحتياجات الخاصة" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.42) بدرجة مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي لِمجال التنوع والاختلاف بالمجتمع ككل (2.59) بدرجة مرتفعة.

خامسا: الحساسية لمشكلات المجتمع

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالحساسية لمشكلات المجتمع مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	39	عقد ورش عمل ودورات تدريبية تركز على كيفية التعامل مع المشكلات المجتمعية وطرق حلها.	2.64	.595	مرتفع
2	37	إكساب الطلبة مهارات حل المشكلات المجتمعية.	2.42	.547	مرتفع
3	36	تنظيم مسابقات لبحوث إجرائية من قبل الطلبة حول مشكلات المجتمع وطرق حلها.	2.41	.544	مرتفع
4	42	التنسيق مع المكتبات العامة لإمداد مكتبة المدرسة بكتب لحل المشكلات المجتمعية المتنوعة.	2.39	.574	مرتفع
5	40	تعريف الطلبة بالآثار المترتبة في تفشي المشكلات المجتمعية.	2.33	.532	متوسط
6	43	تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه للطلبة وتوعيتهم بقضايا مجتمعهم وحاجاته وتقديم الخدمات اللازمة له.	2.32	.498	متوسط
7	35	تمكين المدرسة من أخذ الحلول والتوصيات الطلابية لمواجهة المشكلات المجتمعية مثل القضايا السكانية والبيئية والتكنولوجية والعولمة.	2.29	.678	متوسط
8	38	تنظيم لقاءات مع المجتمع المحلي والمؤسسات والهيئات للتعرف على مشكلاتهم وتقديم آراء الطلبة في حلها.	2.20	.737	متوسط
9	41	توظيف جميع وسائل الاتصال لتفعيل التواصل بين المدرسة والمجتمع المحلي للتعرف إلى مشكلاته أولاً بأول.	2.03	.785	متوسط
الحساسية لمشكلات المجتمع			2.34	.219	مرتفع

يبين الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.03-2.64) بدرجة مرتفعة، حيث جاءت الفقرة رقم (39) والتي تنص على "عقد ورش عمل ودورات تدريبية تركز على كيفية التعامل مع المشكلات المجتمعية وطرق حلها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.64) بدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (41) ونصها "توظيف جميع وسائل الاتصال لتفعيل التواصل بين المدرسة والمجتمع المحلي للتعرف إلى مشكلاته أولاً بأول" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.03) بدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال الحساسية لمشكلات المجتمع ككل (2.34) بدرجة مرتفعة .

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "ما التصور المقترح لتعزيز دور المدرسة بالمشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة" ؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات جميع المجالات (المشاركة السياسية، والمواطنة الصالحة المسؤولة، والعلاقات الإنسانية، والتنوع والاختلاف بالمجتمع، والحساسية

لمشكلات المجتمع)، التي لها درجة تأثير مرتفعة ومتوسطة، حيث تم الأخذ بنتائج الدراسة وكل ما يتعلق بالدراسات السابقة والأدب النظري

وبناء على النتائج السابقة يقترح الباحثان التصور الآتي لتعزيز دور المدرسة بالمشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة :

يتناول هذا الجزء التصور المقترح لتعزيز دور المدرسة بالمشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة، ومن خلال عرض الأدب النظري والدراسات السابقة ونتائج أداة الدراسة تم تقديم التصور المقترح كالأتي :

مقدمة

تعّد المشاركة المجتمعية من الأمور المهمة في عمليتي التعلم والتعليم في وقتنا الحاضر، حيث كان للتغيير والتقدم المجتمعي تأثيراً واضحاً على العملية التعليمية، إذ لم يعد التعليم مقتصراً على أفراد المدرسة من معلمين وإداريين، بل أصبح من الضروري مشاركة المجتمع المحلي في هذه العملية للوصول إلى أعلى مراحل الارتقاء والنهوض بمخرجات والأهداف التعليمية، ولهذا، فأن المدرسة بحاجة إلى الاستفادة من مميزات المشاركة المجتمعية، وذلك من خلال التغيير على استراتيجيات النظام التعليمي الذي يتيح الفرصة لأفراد المجتمع بإبداء آرائهم في العملية التعليمة، وقيام المدرسة بإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي يتعرض لها المجتمع وتنظيماته المختلفة، حيث يعّد تطوير استراتيجيات المدرسة الداعمة للمشاركة المجتمعية من القضايا المهمة التي يهتم بها الأفراد ككل سواء أفراد أسرة المدرسة، أو أفراد المجتمع المحلي لأنها عملية من عمليات إصلاح المجتمعات والمؤسسات التعليمية، فهي الاستثمار الناجح والحقيقي لمواجهة المتغيرات المجتمعية المعاصرة والوصول إلى التميز والرقي بالمجتمع المحلي ومؤسسات التعليم .

أهداف التصور المقترح

يهدف التصور إلى تعزيز دور المدرسة بالمشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية :

- توعية المجتمع المحلي وأفراد المدرسة بأهمية تطبيق المشاركة المجتمعية .
- بيان متطلبات تطبيق المشاركة المجتمعية في المدارس الحكومية في الأردن .
- اعتماد المدرسة على التعامل مع المجتمع المحلي وتسهيل الاتصال والتواصل بينهم للحصول على المعلومات بسهولة بالنسبة لأفراد المدرسة والمجتمع ككل .
- تغيير نمط الاستراتيجيات المدرسية ومواكبة التغيرات المعاصرة كمدخل المشاركة المجتمعية يؤدي إلى نتائج أفضل في العملية التعليمية .
- امتلاك المدرسة والمجتمع قاعدة بيانات ومعلومات عن الأنشطة التي يقدمونها لتهيئة المناخ الثقافي للأعمال الخيرية التي تقدمها المدرسة للمجتمع والأعمال التي يقدمها المجتمع للمدرسة .
- استفادة المدرسة من الخدمات التي يقدمها المجتمع (العينية، المادية) .
- مساعدة الطلبة على اكتساب خبرات ومهارات تؤهلهم الى المشاركة المجتمعية وذلك من خلال إقامة الاحتفالات الوطنية والأنشطة والمسابقات المجتمعية .
- التعاون مع المجتمع المحلي وتنظيماته المختلفة من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات التثقيفية له دور في تعزيز روح التعاون واحترام الآخرين بمختلف الوانهم واطيافهم وأجناسهم .
- توجيه الأبحاث المدرسية نحو المجتمع بما يخدم متطلبات التنمية المجتمعية ويعمل على تطويرها .

- تزويد أفراد المجتمع والمؤسسات التعليمية بنشرات إعلامية للتعرف إلى الأنشطة المشتركة التي يمكن تنفيذها من الطرفين المجتمع والمدرسة .

- توفير للطلبة الإحساس القوي بالولاء والانتماء الوطني وتنمي لديهم قيم روح العطاء وحب العمل التطوعي والجماعي .

- تعظيم دور المدرسة في خدمة المجتمع وحل المشكلات التي يتعرض لها .

- توثيق الصلات والتعاون المشترك بين المدرسة والمجتمع في جو يسوده الاحترام المتبادل من أجل دعم عملية التعليم .

منطلقات التصور المقترح :

- توصيات بعض البحوث والدراسات السابقة دراسة (طلافحة،2018) دراسة (مهنا،2014)، دراسة (الحميد،2018)، دراسة (ملكاوي،2018) التي تؤكد على ضرورة تطبيق المشاركة المجتمعية في المؤسسات التعليمية التي تواكب التغيرات المجتمعية والدولية المعاصرة .

- حاجة المؤسسات التعليمية الأخذ بالأساليب والاستراتيجيات الحديثة في التطوير والارتقاء التعليمي، وذلك لتحقيق مستوى مرتفع في الأداء .

- الحاجة إلى تطبيق المشاركة المجتمعية في المدارس الحكومية، وهذا ما أكدته موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، من حيث أهمية مجالات وفقرات أداة الدراسة ما يستدعي ضرورة تقديم تصور مقترح لتعزيز دور المدرسة بالمشاركة المجتمعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة .

- اهتمام وزارة التربية والتعليم بتبني أساليب حديثة وتأكيداً على مضامين الأوراق النقاشية التي أكد عليها جلالة الملك عبد الله الثاني في التطوير والتحسين .

أهمية تطبيق التصور المقترح:

تكمن أهمية التصور المقترح في بيان أهمية المشاركة المجتمعية في المدارس وما لها من فوائد كبيرة عليها، بحيث تعبر عن المسؤوليات المناطة للمدرسة في دعم المجتمع المحلي من خلال إشراكه في العملية التعليمية، أو من خلال حل المشكلات التي يتعرض لها، فذكر العديد من الباحثين والرواد التربويين أهمية المشاركة المجتمعية في أن لها تأثيرات واضحة على جوانب متعددة في العملية التعليمية،

حيث تعمل على تحسين جودة التعليم والتي تعبر عن أهم الأدوار التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تطوير العملية التعليمية، والنهوض والارتقاء بالأساليب المستخدمة بالمدرسة، فالمشاركة المجتمعية ضرورة بكونها عملية منظمة تؤكد على دور الأفراد في عمليات اتخاذ القرارات أو تقديم الدعم اللازم بغرض التحسين، فأن محور اهتمامها يتجه نحو تعزيز فرص التعاون والتفاعل بين الأفراد والتوسيع من مدركاتهم وخبراتهم وتمكينهم بما يؤمن فرص أكبر للتعامل مع التغيرات المجتمعية لضمان تحقيق التنمية الشاملة في النظام التعليمي ومؤسسات المجتمع المدني، كما تكمن أهمية التصور المقترح في إمكانية تطبيقه على المدارس الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك اسهامة في الدور المهم لكل من أفراد أسرة المدرسة من (مديرين، ومعلمين، وطلبة) أو أفراد المجتمع من (أولياء الأمور، والمجتمع المحلي ،تنظيماتها المختلفة)، بحيث تظهر عملية التعليم بأفضل شكل ممكن، ويرى الباحثان أيضاً أن من أهمية تطبيق التصور المقترح في المدارس :

- إشباع الحاجات وحل المشكلات: وأهميته تأتي من خلال الاعتراف بالجهود الفردية والجماعية التي يقدمها الأفراد والتي تساعد على إثارة الإبداع والمساهمة في النشاطات الإجتماعية للتفاعل مع المجتمع من خلال تحقيق جميع حاجاته المساهمة في بناء المجتمع، كما تقوم بحل المشكلات التي يتعرض لها بصور ابداعية .

- توفير الإحساس بالانتماء: بهدف تعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة في اتجاه التعليم المجتمعي وجعل المجتمع محور المدرسة .

- زيادة التحصيل الأكاديمي للطلبة: أن اتصال المجتمع المحلي وأولياء الأمور خاصة يؤثر تأثيراً ايجابياً على تحصيل الطلبة فذلك يتم من خلال اتصالهم بصورة واضحة عما تقدمه المدرسة لأبنائهم فيقومون بمعالجة أوجه القصور لدى الطلبة في عملية التعليم .

- التواصل المستمر بين أطراف المشاركة (المديرين، والمعلمين، والطلبة، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلي وتنظيماته المختلفة) .

- المساهمة في إنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية : تساهم المشاركة في إنجاح البرنامج المجتمعي والتعليمي من خلال نقل الخبرات والتشارك في طرق التعليم .

- توافر المعلومات: أن وجود المشاركة المجتمعية في المدرسة يعني توافر كافة المعلومات المطلوبة، والتي تساعد المجتمع والمدرسة التوصل إلى أفضل الطرق والأساليب لتطوير التعليم .

الفئات المستهدفة من التصور المقترح:

يتوقع أن يكون هذا التصور محط أهتمام من قبل وزارة التربية والتعليم الاردنية، وذلك لما له أهمية من إبراز دور المدرسة من جانب، والمجتمع من جانب آخر بما يساهم في تطوير العملية التعليمية بما يعود بالنفع على أفراد أسرة المدرسة من (مدراء، ومعلمين، وطلبة) أو أفراد المجتمع من (أولياء الأمور، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية) .

مبررات التصور المقترح:

- وجود توجه رسمي لوزارة التربية والتعليم لتطوير العملية التعليمية والنهوض في استراتيجياتها .

- إن مدخل المشاركة المجتمعية في المؤسسات التعليمية يُعَدّ من أبرز مداخل النهوض والتطور في الوقت الحالي.

- إن نجاح المدرسة يعتمد على تطوير أساليبها واستراتيجياتها في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة ومنها أسلوب المشاركة المجتمعية

- إن العملية التعليمية تُعَدّ مسؤولية مجتمعية يجب على أفراد المجتمع المشاركة فيها سواء مادياً أو معنوياً أو حضور الاجتماعات والندوات .

- وجود ضعف في تفعيل المشاركة المجتمعية في المدارس حسب ما أكدته البحوث والدراسات،كدراسة مهنا (2014)، ودراسة النوح (2015)، ودراسة طلافحة (2017) .

- التجديد والتطوير على الدراسات والأبحاث السابقة من حيث مجالات المشاركة المتبعة، فتم تقديم مجالات لم يتطرق أي من الدراسات السابقة البحث فيها وهي : المشاركة السياسية، المواطنة الصالحة المسؤولة، العلاقات الإنسانية، التنوع والاختلاف بالمجتمع، والحساسية لمشكلات المجتمع .

متطلبات التصور المقترح:

- توفير الوقت اللازم لتطبيق المشاركة المجتمعية في المؤسسات التعليمية .
- وجود هيكل تنظيمي مناسب لتوظيف المشاركة المجتمعية في التعليم .
- مراعاة الأهداف العامة لوزارة التربية والتعليم في اختيار مشروعات وبرامج المشاركة التي تخدم العملية التعليمية .
- توفير الإمكانات المادية الكافية لتطبيق التصور المقترح .
- تفعيل دور الوسائل الإعلامية لترسيخ أهمية دور المشاركة المجتمعية في التحسين والتطوير .

آليات قيام التصور المقترح :

- المقابلات الفردية والجماعية مع أفراد أسرة المدرسة وأفراد المجتمع المحلي الخارجي .
- الندوات والاجتماعات العلمية لنشر ثقافة المشاركة المجتمعية .
- الزيارات والمتابعة الدائمة لزيادة الاتصال والتواصل بين المدرسة والمجتمع المحلي .
- المشاركة بالبازارات والاحتفالات والأعمال التطوعية وورش العمل لزيادة التقارب المجتمعي .

مجالات التصور المقترح :

المجال الأول : المشاركة السياسية

أن المشاركة السياسية هي تلك المشاركة المتعلقة بالقدرة على توظيف النشاط السياسي في النظام التعليمي بقصد التأثير عليه ليكون أكثر فعالية، واستخدامه للوصول إلى أعلى مراحل الاندماج المجتمعي بين أفراد أسرة المدرسة والمجتمع المحلي، إذ تُعَدّ المشاركة السياسية من أهم العوامل الديمقراطية التي يشترك فيها الأفراد لممارسة أدوارهم السياسية بحرية الرأي والفكر تبتعد كل البعد عن عوامل الضغط، فالمشاركة السياسية تعد حق كل فرد من أفراد المجتمع كالاستفتاء في الأمور المهمة في المجتمع، وانتخاب الشخص المناسب الذي يمثله، فالمشاركة السياسية من الأساليب الأساسية التي يؤثر الأفراد من خلالها في عملية اتخاذ القرارات السياسية، والقيام برسم الرؤية والأهداف المجتمعية، فيجب على المدرسة تفعيل وتعزيز مجال المشاركة السياسية لدى الطلبة ليدركوا أهميتة في المصير المجتمعي، وتنمية الشعور بالمسؤولية في خدمة التطوير المجتمعي ورفع كفاءته، ورفع روح المبادرة والانتماء المجتمعي، وأن يسهم دور المدرسة في تأهيل الطلبة سياسياً بطريقة سليمة وايجابية، وتنمية المهارات المعرفية في الأمور السياسية بطريقة أخلاقية، ويتضمن مجال المشاركة السياسية العديد من الإجراءات والأنشطة التي تمكن المدرسة من تفعيلها لتنمية روح المشاركة السياسية وهي كالاتي :

- تنظيم ندوات ومحاضرات لحث الطلبة على المشاركة السياسية .
- المشاركة في الحملات الانتخابية .
- تخصيص فقرة سياسية في الإذاعة المدرسية .
- تشجيع الطلبة على متابعة البرامج السياسية .
- توفير خبرات عملية من شأنها تطوير مفاهيم ومهارات نحو المشاركة السياسية كالأعمال التطوعية وبرامج خدمة المجتمع.
- تعريف الطلبة بأهمية دور مجلس النواب بالمدرسة .
- المساهمة في توفير وعي سياسي للطلبة بشكل نظام الحكم .

المجال الثاني : المواطنة الصالحة المسؤولة

أن المواطنة الصالحة المسؤولة هي كل نشاط أو برنامج تعليمي من قبل المؤسسات التعليمية يعتمد على اكساب الطلبة العادات والمهارات والقيم والأتجاهات المجتمعية، ومنحهم فرصة المشاركة المجتمعية في المجتمع الذي ينتمون إليه كوجه من مسؤوليتهم كأفراد، فلا يقتصر دور المدرسة على التلقين والحفظ للمناهج التعليمية بل يتعدى ذلك لتشمل على إعداد وتنشئة الطلبة في جميع الجوانب المجتمعية ليكونوا الأفراد الذين يعتمد عليهم المجتمع في البناء والتطوير،فإن النجاح الذي ترغب المدرسة في تحقيقه سيعتمد على قدرتها في توظيف المواطنة الصالحة المسؤولة لغرض توفير عنصر الولاء والانتماء المجتمعي المؤدي بالنهاية إلى توطيد العلاقات بين المدرسة والمجتمع بشكل فعال، ومن المؤكد أن للمدرسة دور في المشاركة في تحقيق معايير المواطنة الصالحة المسؤولة، من خلال سعيها إلى التقرب من المجتمع، ودراسة كل المتطلبات لتحقيق وتعزيز هذه المعايير للطلبة لتوفير احتياجات المجتمع وطموحاته، وأهم المعايير التي تمكن المدرسة من تحقيقها لتعزيز قيم المواطنة الصالحة المسؤولة وهي كالاتي:

- غرس القناعة لدى الطلبة الاعتزاز بالهوية الوطنية من خلال الالتزام بتعليمات قانون النظام والأمن .
- حث الطلبة على طاعة ولاة الأمر في كل أمر يدعم المجتمع .
- تقوية العلاقة بين المدرسة والمجتمع من خلال إشراك الطلبة في أنشطة ذات طابع اجتماعي كالمشاركة في الاحتفالات الوطنية.
- مساعدة الطلبة على تفعيل قيمهم الأخلاقية والاعتزاز بها.
- المساهمة في مساعدة الطلبة إلى التمسك بالقيم الأخلاقية الأصيلة والاعتزاز بها .
- المساهمة في تعزيز قيم الولاء والانتماء الوطني للطلبة .
- غرس قيم التضحية لدى الطلبة في سبيل الوطن .
- القيام بتوجيه الطلبة للمحافظة على الأماكن السياحية والتاريخية .
- المساهمة في توضيح أهمية المشاركة في بناء الوطن .
- توجيه الطلبة ضرورة التعامل الإيجابي مع القوانين والأنظمة الوطنية .
- ورفع وعي الطلبة بالحقوق والواجبات الوطنية، وغرس قيم التضحية في سبيل الوطن لدى الطلبة .

وتشجيع الطلبة بحل الخلافات المجتمعية بإبداء الرأي السليم .

المجال الثالث: العلاقات الإنسانية

وتُعَدّ العلاقات الإنسانية مجموعة من الروابط التي تجمع المدرسة والمجتمع لأداء عمل معين بطريقة تدفعهم للتعاون والمشاركة للحصول على أكبر قدر من الإنجاز وتلبية الاحتياجات التعليمية والاجتماعية بكفاءة وفاعلية، فالعلاقات الإنسانية تنشئ في جو من الالفة والمحبة وثقة كل طرف بالطرف الأخر، فعندما تقوم العلاقات الإنسانية على أسس سليمة فإنها حتماً ستؤدي إلى التمسك والترابط بين الأفراد وتبعث على النهوض والتقدم في شتى ميادين الحياة (التعليمية، والاقتصادية، والسياسية،

والاجتماعية)، لذلك فإن المجال التعليمي بحاجة إلى ترابط العلاقات مع المجتمع لخلق الجو النفسي والاجتماعي داخل المدرسة وخارجها، لتنمية المسؤولية المشتركة بين المدرسة والمجتمع فيما تحقق نتائج إيجابية في العملية التعليمية، لذلك يجب على المدرسة أن تقوم بتعميق الشعور بالانتماء والتفاني في خدمة العملية التعليمية لدى المجتمعات، ويُعَدّ التعامل الحسن بين المدرسة والمجتمع من أهم العوامل للنجاح في تحقيق الأهداف، وتبرز

أهمية هذا المجال في الدور الذي تعمل به المؤسسات التعليمية لخدمة وتنمية المجتمع، وتحقيق الأهداف المشتركة، ويمكن تحقيق دور المؤسسات التعليمية في تعزيز مجال العلاقات الإنسانية من خلال معايير عدة وهي كالآتي :

- التشجيع بجمع التبرعات من أجل الأسر الفقيرة، والتبرع لبنك الدم.
- إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية.
- المشاركات الإعلامية لإطلاع المجتمع الخارجي على الفعاليات المدرسية والطلابية .
- مشاركة المدرسة برحلات ميدانية للمناطق المحيطة بمساعدة منظمات المجتمع كالمزارع والمصانع والبنوك.
- دعوة المجتمع للمشاركة في الأنشطة المدرسية كالاحتفالات والبازارات وورش العمل.
- تشكيل لجنة طلابية لتحسين من البيئة الخارجية والقيام بأعمال الصيانة والتنظيف للمواقع الدينية والمرافق العامة.
- مساهمة المجتمع بعرض خبراته أمام الطلبة للتطوير من الاستراتيجيات التعليمية .

المجال الرابع: التنوع والاختلاف بالمجتمع

تأتي أهمية هذا المجال حول تعزيز قيم احترام التنوع والاختلاف المجتمعي، لتمكين المؤسسات التعليمية من مواصلة القيام بدورها لبناء مجتمع حضاري طبعة الاعتراف بالآخر والاحترام المتبادل بين الثقافات المختلفة دينياً وجنسياً وعرقياً، ولتعزيز هذه القيم يجب على المؤسسات التعليمية مواصلة دورها في مجال التنوع والاختلاف المجتمعي، فالتعليم المرتبط بالتنوع والاختلاف يعد حركة إصلاحية يعمل على تغيير المدرسة والمجتمع بحيث يعطي كل الأفراد حقوقاً متساوية دون التفرقة في النوع أو الجنس أو الأديان، والقيام بالادوار التعليمية بشكل فعال في المجتمع الديمقراطي لمساعدة الطلبة على تطوير المعرفة والمهارات، ومع ذلك فقد أصبح مفهوم التنوع والاختلاف بالمجتمع يحمل قيمة كبيرة توفر الطريق للتنظيم والتنمية في المجالات الاجتماعية، والتعليمية، والثقافية للمجتمعات المعاصرة، فيكمن دور المدرسة في تعزيز قيم التنوع والاختلاف من خلال المعايير التالية :

- تشجيع الطلبة على احترام الأعراف والأديان للجميع من خلال ما يقدمه من أفكار ومعلومات .
- تعزيز قيم الاحترام والتضامن ومهارات التواصل بين الطلبة وتساهم في تقليل من العنصرية خارج حدود المدرسة .
- تدريب الطلبة على مهارات العيش المشترك مع الآخرين أيا كان لونهم أو دينهم أو جنسهم .
- الحرص على بناء علاقات طيبة وإيجابية مع أولياء أمور الطلبة من الجنسيات المختلفة .
- تشجيع الطلبة تعلم اللغات المختلفة للاندماج مع الثقافات المختلفة .
- وضع استراتيجيات للتعامل مع حالات الصراع والعنصرية بين الثقافات واطلاع الطلبة عليها .
- تشجيع الطلبة بممارسة الأنشطة المدرسية مع مراكز لذوي الاحتياجات الخاصة .

المجال الخامس: الحساسية لمشكلات المجتمع

أن مجال الحساسية لمشكلات المجتمع يُعَدّ أسلوب جديد يمتد من كيفية استغلال الأفكار الطلابية لتنعكس على حل المشكلات التي يتعرض لها المجتمع، وقدرتهم المستمرة على التجديد وتقديم حلولاً مبتكرة للمشكلات، لذلك فإن فاعلية عمل المدرسة يعتمد بشكل أساسي على تحقيق التعاون المشترك بين المدرسة والمجتمع، وبما أن المدرسة تعمل على تنمية وتطوير شخصية الطلبة الإدراكية والوجدانية والجسمية، لذا عليها غرس معتقدات وقيم المجتمع في نفوس الطلبة باعتبارهم جوهر المجتمع والقائمين على بنائه وتطويره، وتسعى من خلال مجموعة من البرامج

التعليمية إلى إيجاد جملة من الأساليب التي تمكنهم من التعرف على المشكلات المجتمعية والبحث في طرق حلها، ويبرز دور المدرسة في تعزيز مجال الحساسية لمشكلات المجتمع من خلال المعايير الآتية وهي :

- عقد ورش عمل ودورات تدريبية تركز على كيفية التعامل مع المشكلات المجتمعية وطرق حلها .
- إكساب الطلبة مهارات حل المشكلات المجتمعية .
- تنظيم مسابقات لبحوث إجرائية من قبل الطلبة حول موضوع المشكلات المجتمعية وطرق حلها .
- التنسيق مع المكتبات العامة لإمداد مكتبة المدرسة بكتب لحل المشكلات المجتمعية المتنوعة .
- تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه للطلبة وتوعيتهم بقضايا مجتمعهم وتقديم الخدمات اللازمة له.
- بتوظيف جميع وسائل الاتصال مع المجتمع للتعرف على المشكلات التي يتعرض لها أولاً بأول،
- أخذ الحلول الطلابية وعرضها أمام المجتمع لمواجهة المشكلات التي يتعرض لها .
- تعريف الطلبة بالآثار المترتبة في تفشي المشكلات المجتمعية .

معوقات تطبيق التصور المقترح وسبل التغلب عليها :

- ضعف مشاركة أفراد المجتمع في البرامج والأنشطة المدرسية بسبب الافتقار إلى الوقت، ويمكن التغلب عليها من خلال التنويع بالبرامج والأنشطة المدرسية بين فترتين (صباحي ومسائي) أو التمكن من الاستفادة من العطل الصيفية لإجراء المشاركة.

- ضعف الثقة بالخدمات التي يقدمها المجتمع للمدرسة، يمكن التغلب عليها من خلال تقديم دورات تدريبية والتنمية التعليمية للهيئات والمنظمات والأفراد

- ضعف إدراك المدرسة والمجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية في التطوير والتحسين، يمكن التغلب عليها من خلال عقد ندوات وورش عمل تعي بأهمية التعاون .

- التركيز على المناهج التعليمية والانجاز الطلابي وانعدام المشاركة في الأنشطة المجتمعي، يتم التغلب عليها من خلال تخصيص يوم بالاسبوع لإجراء الأعمال التطوعية، مثل تنظيف المرافق العامة والمواقع الدينية، أو القيام برحلات ميدانية على المواقع التاريخية، والمشاركة بالاحتفالات الوطنية السنوية .

قائمة المراجع

المراجع العربية

أبو النصر، مدحت. (2016). **تطوير العملية التعليمية: مدرسة المستقبل**. القاهرة، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

بريخ، فرحان حسن. (2012). **المدرسة والمجتمع.** عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

بغدادي، منار محمد. (2012). **تطوير التعليم في ضوء تجارب بعض الدول.** القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

جمعة، أحلام والزبون، محمد. (2018). **دور المدارس الثانوية الحكومية الأردنية في تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة من وجهة نظر أولياء أمورهم**. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*. 27(2)، 729-747.

الحرون، منى محمد وبركات، على عطوة. (2014). **بعض إسهامات المشاركة المجتمعية في تأهيل مدارس محافظة المنوفية للحصول على الاعتماد** . *رابطة التربويين العرب*. 4(45)، 181-224.

حسن، محمد النصر و خليل، عبد الناصر أحمد و حسن، هاشم حافظ. (2017). **ابعاد المشاركة المجتمعية**. *مجلة العلوم التربوية*. (33)، 354-383 .

الحميد، سعد بن محمد عبد الله. (2018). **دور القيادات المدرسية في بناء الشراكة المجتمعية بمدارس التعليم العام في مدينة الرياض**. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية .

الرحيلي، سمر و أريج، السيسي. (2019). **آليات تفعيل الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة في ضوء رؤية المملكة السعودية 2030**. *مجلة العلوم النفسية والتربوية*. 5(3)، 221-246 .

سالم، سالمين أبو بكر. (2020). **المتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على رياض الأطفال بالمجتمع اليبي**. *مجلة كلية التربية*. 31(124)، 614- 640 .

سنقر، صالحة. (2005). **المدرسة المجتمعية.** دمشق، سوريا: دار الفكر.

سيد، هايدي مصطفى. (2018). **تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر**. *مجلة كلية التربية*. 34(3)، 306-326.

الشافعي، هنادي. (2018). **دور الإدارة المدرسية في تفعيل دور لجنة الأهل**. [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة اللبنانية، لبنان.

طلافحة، إبراهيم علي أحمد. (2017). **دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع من وجهة نظر معلمي ومعلمات مدارس لواء الكورة**. *مجلة كلية التربية*، 33(7)، 177 -203 .

عاشور، محمد علي ذيب. (2010). **دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي في سلطنة عُمان**. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 11(4)، 75-106.

العجمي، محمد حسنين. (2007). **المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة**. المنصورة، مصر:.المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

عساف، ليلى موسى والصرايرة، خالد أحمد. (2011). **أنموذج مقترح لتطوير إدارة المؤسسة التعليمية في الأردن في ضوء فلسفة إدارة الجودة الشاملة**. *مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية*. 27(4)، 589- 645 .

العمود، مها بنت صالح. (2021). **درجة تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشراكة المجتمعية بمدارس التعليم العام في ضوء معايير جائزة ارتقاء للتميز**. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية*. 22(1)، 129-136.

ملكاوي، سعاد فايز. (2018). **واقع الشراكة بين الأسرة والمدرسة من وجهة نظر معلمي ومعلمات المدارس العاملين في مديرية التربية والتعليم لمنطقة إربد الأولى**. *مجلة دراسات العلوم التربوية*. 45(3)، 209- 226.

مهنا، عبير عبد القادر. (2014). **تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة**. [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

النعيمي، ابتسام عوض و دراوشة، نجوى عبد الحميد. (2021). **درجة تطبيق مفهوم المدرسة المجتمعية في مدارس لواء الأغوار**. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة جدارا، الأردن.

الوكيل، مصطفى مختار. (2012). **المشاركة المجتمعية: ماهيتها وأهدافها**. *جمعية الثقافة من أجل التنمية*، 13(59)، 34-86.

المراجع الأجنبية

Ahanadou, C .(2017). **The Reality of the Partnership between the School and Family in Cote d'Ivoire and Important Mechanisms for its Improvement. [**Master Thesis, Sultan Zainal Abidin University], Malaysia.

Iqbal,A.(2013).**Community participation in Education challenges and opportunities**. Pakistan: lap lambert academic publishing.

Lerato, P. (2014).**Evaluating community participation in rural development:project the case of Mokgalwaneng Village**.[Master Thesis, College of GraduateStudies], University of South Africa, Africa.

Ndede, B.(2019).**The Influence Of Community Participation In School Governance In Public Secondary Schools In Rachuonyo South Sub County Kenya. [**PhD Thesis, University of Nairobi], Kenya.